بعد نشره مقالات ساخنة جدا تنتقد الوزراء واعضاء البرلمان وتحدثه باسم الاغلبية الصامتة:

الأردن: تدمير موقع «عمون» الإلكتروني والاصابع تتجه للحكومة

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

فوجىء الوسط الصحافي والإعلامي الأردني أمس بغياب أهم وأحدث صحيفة إلكترونية في البلاد هي وكالة «عمون»، التي اثارت الكثير من الضجة في الأونة الأخيرة بسبب موضوعاتها الجريئة وتخصصها في نشر الأخبار والمعلومات التي لا تنشرها بالعادة الصحافة الرسمية.

وشكلت «عمون» قلقا للسلطات خلال الأشهر القليلة الماضية بعد ان إعتبرت نموذجا للسقف المرتفع في إطار النشر الصحافي إلى ان أعلن ناشراها سمير الحياري وباسل العتوم في بيان مشترك أمس ان «يدا خفية» تدخلت وحجبت موقعها وقامت بعملية قرصنة دمرت الموقع.

ولم يحدد البيان الصادر عن أسرة «عمون» الجهة، التي تدخلت وحجبت الموقع، حيث يقول الخبراء بان إمكانات الحجب متوفرة لدى السلطات الرسمية، لكن الأوساط الصحافية تتصور بان الجانب الحكومي لم يعد يستوعب ما تثيره «عمون»، وما تكشفه من أسرار، خصوصا تلك المتعلقة بالشخصيات العامة، حيث سبق لرئيس الوزراء معروف البخيت ان طلب من «عمون» تخفيف حدة لهجتها وترك القضايا الإشكالية.

وجاء قرار حجب «عمون» بعد أيام فقط من نشرها مقالا نادرا للكاتب خالد محادين حمل بشدة على ثلاثة نواب إعتدوا على المصورين الصحافيين خلال جلسة رسمية للبرلمان، ويعتقد في اوساط الصحافيين ان مقالات محادين من بين الأسباب الرئيسية لإستياء السلطات من «عمون»، خصوصا وان الكاتب لا يجد مكانا ينشر فيه أراءه الجريئة بخصوص العديد من الملفات المحلية والوطنية والإقليمية.

ومحادين عمل مديرا لأعلام القصر وتقلد عدة مناصب ولا يمكن المزاودة عليه في مسألة الإنتماء والولاء لكن أراءه الأخيرة خصوصا نقده الشرس لرئيس البرلمان عبد الهادي المجالي لا تعجب كثيرين، خصوصا وان محادين وصف النواب الذين ضربوا الصحافيين عبر «عمون» بالكوماندوز، وإتهم ضمنيا المجالي بالمسؤولية عن ما حصل ووصف المعتدين بأنهم رجال المجالي.

وساهمت «عمون» قبل حجبها في تغيير طعم ونكهة التعاطي مع الأخبار الرسمية او تلك التي لا يقرأها المواطن الأردني في صحفه بالعادة وهي مسألة يعتقد الكثير من المحافظين انها تضر بالمصالح العليا في هذه المرحلة.

ولم تحدد اي جهة رسمية او غير رسمية مسؤوليتها عن حجب المواقع الإلكترونية عبر تقنيات فنية رفيعة المستوى تحتاج لإمكانات خاصة حسب الخبراء، لكن اصابع الإتهام توجه ضمنيا للحكومة بإعتبارها الجهة المختصة بالحجب خصوصا بعد غياب وزارة الإعلام. وجاء في البيان الذي أصدرته أسرة عمون «المقموعة» ان الوكالة أنشئت اصلا لكي تتكلم بإسم الأغلبية الصامتة من المواطنين، ولكي تنشر ما هو ممنوع دون ان يمس سيادة الدولة وعلى رأسها الملك عبد الله الثاني.

وقال الناشران: الضغوطات تمارس باشكال والوان متنوعة علينا وذلك اما على خبر صيغ بطريقة مثيرة او على مقال لكاتب ممنوع من النشر ومقالاته ذات الخط الاحمر، دونما تفهم او اعطاء فرصة لنا كي نعبر عما نقصد.

وقالا ايضا: حينما فتحنا الافاق الى الحد الذي نراه لا يؤذي احدا ولا يشكل خطرا على الامن الوطني او القومي لم نعتقد للحظة ان صحيفة عبر الانترنت بهذا السقف المتواضع يمكن ان تشكل اذى لاحد، وان كانت خاضت بعض الشيء في جوانب فيها من التعدي على الخطوط الحمر التي تمس مصالح مجموعة من المنفذين والاخذين على عاتقهم العودة الى الخلف ومحاربة صوت الحق والفضيلة وحق الانسان، والوكالة تنشر وفق مهنية مختلفة تؤدي دورا وطنيا نابعا من مقولة الملك «سقفكم السماء». وحسب الناشرين حجب الموقع فجأة مساء الثلاثاء وتمكن خبراء من إعادته صباح الأربعاء قبل حجبه للمرة الثانية، وقال البيان: تأكدنا بان يدا خفية مجهولة امتدت الى «عمون» مدمرة هذا العمل الابداعي. وفوجئنا بسطو وقرصنة جديدة اضاعت جهدا كبيرا مضينا في انجازه اشهرا وليالي.

والمفارقة ان موقع «عمون» حجب بعد يومين فقط من تأكيد علني للملك شخصيا بان السماء هي سقف الحرية الصحافية، التي ينشدها، كما يلاحظ الكاتب محادين وهو يستعرض مع «القدس العربي» عشرات المواقف العلنية والرسمية التي عبر فيها صاحب المرجعية الأولى ـ يقصد الملك ـ عن إيمانه بحرية الرأي والرأي الآخر.

محادين قال ايضا انه طورد ومنع من الكتابة في الصحافة اليومية ثم في الأسبوعية وها هي الذهنية التي لا تتفق مع ذهنية القصر الملكي تعترض على نشره لأرائه عبر الشبكة، مؤكدا: بكل أسف لم نكن في الأردن هكذا ومن يتدخلون لحجب التعبير لايعرفون على الأغلب أن العالم اصبح غرفة صغيرة، وليس قرية صغيرة وان الساعة لا تعود للوراء. وأضاف محادين: نشعر ككتاب احيانا ان المطلوب منا ليس الحرص على المصلحة العامة والولاء للنظام فقط، بل الحرص على عدم إزعاج الباشوات والجنرالات في الصف المتنفذ الذي لا يطيق النقد ويحرض كل المؤسسات على الصحافة والصحافيين.

وفي الواقع العملي ورغم ان السلطات الحكومية هي المتهم المفترض بالقضاء على موقع عمون الإلكتروني الا ان «الدم المهدور» لهذه الصحيفة الإلكترونية لا يجد من يتحمل مسؤوليته مباشرة، فالمواقع تحجب فجأة وبدون كتب رسمية وخارج سياق القانون، الذي لا يفرض اي رقابة على الصحافة الإلكترونية، كما لا يحاسب من يراقب، سواء اكان في القطاع الخاص او في العام. وما يحصل مع حجب المواقع يحصل احيانا مع ظاهرة موازية تتمثل في الرقابة المسبقة على الصحف وإعاقة طباعتها بدون مذكرات رسمية أيضا تكفل حق التقاضي للمشتكي او المتضرر.

جدل حاد في البرلمان بسبب اعفاءات ضريبية بالملايين

عريضة برلمانية تطالب بعقد الإنتخابات في وقتها

عمان ـ «القدس العربي»:

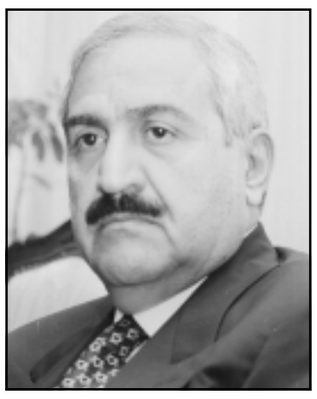

عبد الهادي المجالي

عزام الهنيدي

شهدت جلسة نقاش البرلمان الأردني أمس جدالا ساخنا بين أركان المجلس النيابي بعد ان إتهم أحد الأعضاء جهات لم يحددها بتقرير إعفاءات بالملايين ضمن شرائح الأثرياء في ضريبة المبيعات، واحتج عدة نواب على هذا الإتهام مطالبين بتشكيل لجنة للتحقيق في دعوى النائب فواز الزعبي وإتهاماته مطالبين بتوضيحات لهذه المسألة.

وبرر النائب الزعبي ما قاله بالإشارة إلى تقرير ديوان المحاسبة الرسمي، في ما إنتقد رئيس كتلة الإسلاميين عزام الهنيدي التقرير لانه لا يكشف عن الجهات التي نقلت إعفاءات ضريبية، ولم تكتمل الجلسة للنقاش على هامش مشروع جديد لقانون الضريبة.

واوصت اللجنة المالية والاقتصادية المجلس بالموافقة على عدم إخضاع أي راتب تقاعدي «مهما كان» للضريبة حتى وإن توفر للمستفيد منه دخل آخر غير راتبه التقاعدي.

كما أوصت بزيادة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للفرد الواحد من 13 ألف دينار سنويا إلى 20 ألف دينار.

في ما لم تأخذ اللجنة بما جاء في مشروع القانون حول الضريبة المفروضة على البنوك والتي جاءت تنازلية لتصل في نهاية المطاف إلى 20 بالمئة من أرباح البنك، مبقية على الضريبة المتحققة على البنوك كما في القانون الحالي بنسبة 35 بالمئة.

وألغت اللجنة، وفق التعديلات التي أدخلتها على مشروع القانون، أي ضريبة مفروضة على المزارعين مهما كانت دخولهم من الزراعة، كما خفضت الضريبة المفروضة على الشركات الزراعية بموجب مشروع القانون من 50 بالمئة إلى 20 بالمئة بحيث يتم ذلك بشكل تدريجي كل سنة بواقع 5 بالمئة حتى يصل مقدار الضريبة في حدها الأعلى إلى 20 بالمئة.

وعلى صعيد متصل طالب 20 نائبا الحكومة التنسيب الى الملك عبدالله الثاني باجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في شهر حزيران (يونيو) المقبل.

واكد النواب في مذكرة رفعوها الى رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي عدم وجود مبرر لتأجيل الانتخابات النيابية «لاسيما وان الدول العربية التي تعاني من أزمات داخلية تقوم باجراء الانتخابات في موعدها الدستوري».

ويرى النواب في مذكرتهم ان اي تأجيل للانتخابات «قد يمس بصورة الاردن»، اضافة الى ان اغلبية الشعب الاردني ترغب باجرائها في موعدها الدستوري.

معركة جامعة الازهر تتسع وتتشعب.. وأستاذ مسيحي يؤكد وجود «الإخوان» منذ عهد العباسيين.. والناصريون يهاجمون الجماعة بشدة

بيانات تكشف كارثة اقتصادية في مصر.. مهاجمة وزيري الاستثمار والعمل.. وتحذير من الاغتيالات السياسية.. وهجوم ضد النخاسة

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف الصادرة أمس، الأربعاء عن عودة فريق النادي الأهلي وخروج جماهير غفيرة يتقدمها جمال مبارك لاستقباله، وإلقاء رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف بيان حكومته أمام مجلس الشعب، واستمرار التحقيقات مع عناصر الإخوان المسلمين الذين قبض عليهم على ذمة ما حدث في جامعة الأزهر، والتحقيقات مع رمضان التوربيني، وحضور السيدة سوزان مبارك حفل التوقيع على اتفاق بين جمعية الرعاية المتكاملة، التي ترأسها وبين كل من الهيئة العامة للاستعلامات والصندوق الاجتماعي، وأخبار الحجاج والخراف وأسعار اللحوم. وإلى جزء ضئيل مما لدينا:

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنيس، وما أشبه، وما قالته عنها زميلتنا بـ«أخبار» اليوم أميمة كمال يوم السبت في عمودها ـ لذا لزم التنويه ـ «لا أعرف سببا للشكر الذي قدمته النقابة العامة للغزل والنسيج للحكومة وللدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار أو لعائشة عبدالهادي وزيرة القوى العاملة، أو لمحسن جيلاني رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج على أثر انقضاء أزمة شركة المحلة، فكنت أرى أن الأحرى بالنقابة أن تقدم الشكر للعمال فقط الذين أجبروا الحكومة على اتخاذ قرارها السريع والفوري بإسقاط 9 مليارات جنيه ولأنهم دفعوا الحكومة إلى اتخاذ خطوة على طريق انفراج أزمة القطاع العام لم تكن لتأخذها لولا ما فعله العمال، حيث كان الجميع يستعد لمراسم تشييع هذا القطاع إلى مثواه الأخير حتى بدون الترحم عليه، فهل أحد منا يتصور أن فكرة إسقاط مديونية القطاع العام كانت غائبة عن قريحة الحكومة وهي التي تسعى ليل نهار إلى إسقاط مديونية رجل الأعمال الفلاني أو العلاني، وهي أيضا التي عدلت قانون البنوك من أجل الانتهاء من ملف العملاء المتعثرين وفك أسر المحبوس منهم من القطاع الخاص، ولم أكن أرى أي داع لشكر وزير الاستثمار لأن إسقاط مديونية القطاع العام ما هو إلا تصحيح لبعض الأخطاء التي اقترفتها الحكومة في حق القطاع العام، والشكر أيضا ليس واجبا لوزيرة القوى العاملة لأنها لم تكن تعلم أو علمت ولم تعر الأمر اهتماما بكل ما يقوله العمال عن ممارسات رئيس شركة المحلة الذي حول الشركة إلى مملكة عائلية، وكثير غيره يقوله العمال ولا يجدون ردا من الوزيرة سوى ـ لن نرضخ لضغوط العمال في حين أن معظم الوزراء الآخرين يتباهون بأن قوانين الضرائب والجمارك والعمل جاءت لتلبي رجال الأعمال، أليست هذه ضغوطا خضع لها الوزراء». لا ضغوطا ولا يحزنون، انما هو تفهم وتفاهم لمطالب هؤلاء المساكين من رجال الأعمال الذين لا يجد الواحد منهم قوت يومه.

المهم أن الوزيرة عضو في أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم التي يرأسها جمال مبارك، واللجنة النقابية بشركة غزل المحلة، اختفت ووقفت بجانب الحكومة في البداية والعمال يتهمون الحكومة بتزوير الانتخابات لها، والجهة التي تدخلت وأرغمت الحكومة على التراجع هي وزارة الداخلية التي أخبرتها أنها ليست في حاجة لمزيد من المشاكل التي تهدد الأمن بصورة خطيرة، وأود أن أعيد التأكيد أن جهات أمنية وغيرها لا تبدي أي ارتياح للمجموعة المحيطة بجمال مبارك، وتشكك فيها، وتعتبر سياساتها في الخصخصة مثيرة للريبة وتهديدا للأمن الوطني للبلاد.

ثم نتجه لـ«الوفد» يوم الثلاثاء لنجد محررها الاقتصادي زميلنا جمال يونس يؤكد ما هو آت في عموده ـ ضربة قلم ـ «أحداث المحلة الكبرى كشفت معاناة جميع الشركات العاملة في هذا المجال، وإهمال الحكومة لها بشكل يدعم نظرية ـ التخسير تمهيدا للبيع ـ وأعتقد أن تأكيد وزير الاستثمار أمام لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب يوم الأربعاء الماضي بعدم خصخصة شركة المحلة واخواتها من قبيل التهدئة والمناورة، وأن كبر حجم العمالة بهذه الشركات هو الذي يغل يده عنها لأن خصخصتها ستؤدي لتسريح عدد هائل من العمال مما يهدد بعواقب اجتماعية وسياسية خطيرة لم تستعد لها الحكومة بعد». وإلى الفضيحة والمسخرة التي حدثت في مجلس الشعب، وكشفت عن حجم الكارثة المخيفة التي تتجه إليها البلاد وتدمر مستقبلها وأثارت انزعاج زميلنا وصديقنا محمد فودة فقال عنها يوم الثلاثاء أيضا في عموده اليومي بـ«المساء» ـ من الواقع ـ بسبب المناقشة التي دارت بين الدكتور أحمد جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ووزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي، قال جودت:

«* استمرار زيارد العجز الكلي في الموازنة العامة حيث بلغ 61,4 مليار جنيه مقابل 23 مليارا في العام السابق!

* الحكومة تمول هذا العجز بأذون وسندات خزانة والجهاز المصرفي حتى وصل حجم الدين الداخلي 511 مليار جنيه!

* الحكومة توجه نحو 65 في المائة من القروض الداخلية لتمويل أو سد هذا العجز و30 في المائة فقط للاستثمارات، بينما المفروض أن توجه هذه القروض للاستثمارات لتوفير فرص العمل، كما ان الاعتماد على القروض في سداد الديون يعتبر مؤشرا سلبيا للمركز المالي للدولة!

ويفجر المستشار جودت الملط مفاجأة عن تجاوزات في موازنات الهيئات الاقتصادية بالدولة بلغت 13 مليار جنيه بتأشيرات لم تعرض على مجلس الشعب.

ولم تكن المفاجأة في قيمة هذه التجاوزات وإنما كانت في أنها تصرف على تأثيث المكاتب والمكافآت والبدلات!

وعندما حاول الدكتور يوسف بطرس غالي الدفاع عن هذه التجاوزات بأن بعض رؤساء الهيئات الاقتصادية يصرف مكافآت توازي ستة أشهر للعاملين بها لمساعدتهم على مواجهة أعباء الحياة، رد الدكتور الملط قائلا بالحرف الواحد: «لو كانت هذه المكافآت رشة على الموظفين الفقراء في هذه الهيئات كنا قد فرحنا، ولكن رشة المكافآت تكون على الكبار فقط»!

وكانت المفاجأة الأكبر أن أحد الموظفين الكبار يصرف 1500 جنيه شهريا بدل انتقال في حين أنه يستخدم سيارات الحكومة في انتقالاته، وقال ساخرا: إن أحدهم يمكن أن يصرف بدل انتقال من طابق إلى طابق آخر، ونسي الدكتور الملط أن يقول «رغم أنه يستخدم المصعد»!

واختتم رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات مفاجآته بقوله: إن القضية قضية إسراف وشطط وتأثيث مكاتب والباقي محذوف معلوم! وأن الهيئات الاقتصادية «محتاسة على عينها ومنيلة»!

هل هذا الكلام يحتاج إلى تعليق سوى أن نقول: يا للحسرة على محدودي الدخل!!! وعلى بطاقة التموين المنيلة بستين نيلة».

لا نيلة ولا يحزنون، فنحن نعيش في ازرهار وارتفاع في مستوى المعيشة أفضل مما تعيشه شعوب دول الخليج ودول اسكندنافيا وأمريكا، والدليل كاريكاتير المسائية في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ وكان عن مواطن غني، أخرج جيوبه الخاوية وهو يقول لمقدمة برامج:

«ماشي، الأسعار في متناول محدود الدخل، بس لا مؤاخذة هو فين الدخل».

أما زميلنا عمرو عكاشة رسام «الوفد» فكان رسمه عن مواطن حافي القدمين وملابسه ممزقة، ومخيف جدا، ورئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف يضحك وهو يشير إليه قائلا لأحد معاونيه:

ـ وده من أطفال الشوارع؟

فرد عليه قائلا:

ـ لا يا افندم، ده موظف عند سيادتك في الحكومة.

وفي «الأحرار» كان كاريكاتير زميلنا نبيل صادق عن عدد كبير من الموظفين البؤساء يبكون ويخرجون جيوبهم الفارغة ويشكلون كورس غناء، وأمامهم بيان الحكومة ورئيس الوزراء وجيوبه فارغة يمسك بعصا المايسترو وتحته يافطة: المايسترو د. نظيف.

مصر الحقيقية

وإلى مصر الحقيقية، التي قال عنها المستشار الدكتور علي فاضل حسن في بابه بجريدة «الأسبوع» ـ بعد المداولة ـ عن عصابة رمضان التوربيني: «لن يمر وقت خاطف حتى يظهر مائة توربيني آخر، يتبوأون أسواق النخاسة والنجاسة، في دولة أطفال الشوارع التي يربو تعداد رعاياها على مليوني طفل شريد.

وينبئنا حراس الحقيقة أن ملايينا الضائعة في مهرجاناتنا الماجنة واحتفالاتنا الرسمية التي لا تنتهي أبدا، وسفهنا في بعثرة مواردنا على مظاهرنا الخادعة، كفيلة ـ لو شئنا ـ بمجابهة الانحلال الأسري الذي يهدد كيان طبقاتنا المكدودة المحدودة الدخل، كفيلة بتشييد مدن متحضرة لأطفال الشوارع يتخذون منها، تحت حراسة قوية غير مرئية، مقاما ومناما كي يتعلموا فيها حرفة شريفة يستقوون بها على فاقتهم، إلى جانب استكمالهم تعليمهم الأساسي ويستردون من قبل في جنباتها شعورهم بآدميتهم وانتمائهم لامتهم».

ونتحول من «الأسبوع» إلى «الفجر» مع الأستاذ بجامعة سوهاج الدكتور نصار عبدالله ـ وقوله في بابه ـ توكلت على الله ـ «س: من يحكم مصر الآن؟ جيم: التوربيني.

لا تندهشوا ولا تسيئوا فهمي، فالتوربيني الذي أتكلم عنه ليس شخصا كما قد يتبادر إلى أذهان البعض منكم لأول وهلة، ولكنه رمز، رمز لجيل ورمز لمرحلة، ورمز لعصر كامل يجثم على صدر مصر، في كل موقع ياسادة وعلى كل المستويات، من أدناها إلى أقصاها، مصر بأكملها منذ أن اعتلاها رجال الأعمال المرتبطون بالأمريكان، ومنذ أن استطاعوا أن يجعلوا من أنفسهم سبيكة نادرة لا تجمع بين الجوانب الايجابية في الثقافتين، المصرية والأمريكية ولكنها تجمع بين أسوأ ما في هذه وتلك مصر بأكملها قد أصبحت في ظل سيطرتهم أشبه ما تكون بشارع كبير كبير، وأصبح كل أبنائها الذين لم يولدوا في أحضان السلطة الحاكمة ولم يحظوا برعايتها، أصبحوا جميعا وبمعنى ما، أولاد شوارع».

وهذا تشبيه رائع، وروعته تأتي من مصداقيته، وهذه هي الحقيقة المروعة التي آلت إليها بلادنا، لذلك نتوقف قليلا لنبكي ونلطم ثم نتجه إلى ميليشيات الإخوان.

المستقلون والميليشيات

وإلى المستقلين والميليشيات وزميلنا بـ«الأسبوع» خالد محمود وقوله في بابه اشتباك «مليون مبرر لحالة الفزع التي أصابت المجتمع بسبب تمثل طلبة الإخوان الميليشيات في جامعة عين شمس، فتاريخيا اقترن ظهور الميليشيات ببروز كل فاشية من «إيطاليا الفتاة» على يد جوزيني ماتزيني، إلى تشكيلات الشبيبة الهتلرية سيئة الذكر واستعراضاتها الرياضية البريئة أولا وتحولها لقوة بطش غوغائية في الشارع لاحقا، ومرورا على حزب الكتائب اللبنانية، ووقوفا ليس انتهاء بفيلق بدر وعصابات القتل الطائفي المسيس في العراق.

وثانيا تعيد قصة الميليشيات إلى الذاكرة المصرية الفصول المرة للحملة البربرية التي قادتها الجماعات الإسلامية بالتحالف مع الدولة البوليسية على الجامعات المصرية في السنوات من عام 1974 وحتى 1979 تلك الحملة التي شنت فيها هذه الجماعات بالمطواة والسنجة وزجاجات المولوتوف وماء النار والجنازير هجمة منظمة على الحركة الوطنية الديمقراطية الطلابية، فأشرفت على التمزيق المباشر اليومي لصحف الحائط التي كان يصدرها طلاب الحركة وهاجمت المجموعات المتحلقة حول هذه الصحف وخربت مسيراتها السلمية، ولم تتوقف حتى لم يتبق من صوت سياسي طلابي، إلا ـ تجاوزا ـ صوت المخبرين والعسس.

إن قيام الإخوان أنفسهم بهذه الخطوة يحمل معه نذر تشاؤم، فالإخوان تاريخيا قوة معادية للديمقراطية وحليفة للديكتاتوريات، لكن الشارع قبلها بمنطق أنها «قوة متحولة» إلى الديمقراطية حديثا بعد 2004 وربما كان هذا الزواج غير المتوقع بين الفكرة الدينية السياسية والديمقراطية هو وحده الذي يفسر نجاحات الإخوان الاقتراعية وبالتالي أي اهتزاز في المعادلة يعيد الناس إلى الفزع من العنف الكامن في الخطابات الأصولية.

لا فزع ولا يحزنون، كما أخبرنا زميلنا الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية حسام تمام في تحقيق موسع نشرته «نهضة مصر» يوم الثلاثاء، قال: «أن الصورة التي ظهر بها طلاب الأزهر تبدو استعادة لمشهد بائس وهو فكرة الميليشيا وأعتقد أن ما حدث كان مبادرة طلابية تعكس ما حدث من مصادمات بين طلاب الإخوان والأمن بعد التنظيم الطلابي الحر، وفي نفس الوقت هو لا يعكس أية نية لدى الإخوان لعودة التنظيم السري الخاص والتدريبات خاصة أنه قد حدث تحول في فكر الإخوان من العنف وأعلنوا ذلك منذ منتصف الثمانينيات سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة ولم توجه من ذلك الحين أية اتهامات بالعنف اضافة الى ذلك أن معظم قيادات الإخوان أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى من المجمع التي يشكلها بعض رجال الأعمال وأساتذة الجامعات والأطباء، وهذه النوعية لا تميل بطبعها الى العنف خاصة بعد أن أصبحوا يمثلون في البرلمان لحوالي 88 عضوا اضافة الى مشاركتهم في النقابات، وبالتالي أصبحوا جزءا من النسيج المصري ولذلك لا اعتقد أن لديهم أية نوايا للأفكار الانقلابية التي يرددها البعض.

فيما يبدو أن هناك عداء بين الإخوان والنظام وأنا أرى أن الإخوان هم أكثر التيارات المرشحة للتحالف مع النظام مستقبلا وأعتقد أيضا انه سيكون إجراء حازما وحاسما ستتخذه الجماعة ضد هؤلاء الطلاب لأن ما قاموا به هدم الفكرة التي حاول الإخوان ترويجها وهي أنهم ديمقراطيون.

ان الحركة الطلابية للجماعة ليس لها أفق سياسي وهو ضعيف فعلى مدار السنوات التي سبقت فكرة الإصلاح السياسي في مصر لم تر سوى مظاهرتين فقط للإخوان، الأولى كانت بجامعة الاسكندرية وكانت مناهضة لانتشار الفيديو كليب وإثارته للغرائز وهو مطلب غير مسيس. والثاني كان في عيد الحب وتظاهروا وأسموا اليوم بعيد الحب الإسلامي وهذان المشهدان يعكسان توجهات الحركة من حركة ذات مطالب سياسية الى أخلاقية، وأعتقد أن الحركة الطلابية الإخوانية الحالية غير مسيسة عكس ما كان في السبعينيات، لذا استبعد أن يكون له صدى بل ستتصدى له الجماعة خاصة أن شكل العنف الذي ظهر سيضر بمصالح الجماعة وسيقلل من التعاطف الشعبي معهم». وإلى «العربي» وزميلنا وصديقنا بمجلة «روزاليوسف» جمال الدين حسين التي لا يكتب فيها، وقوله في عموده ـ في الهواء الطلق ـ «الزملاء الصحافيون الحكوميون ممن يمجدون دائما الأب والابن والسيدة الفاضلة يقلبون الحقائق ويضللون الرأي العام ولهذا أقول أن ظهور ميليشيا لطلاب الإخوان المسلمين داخل الجامعات ـ وإن كان مرفوضا تماما، إلا أنه رد فعلي طبيعي على تدخل الأمن في انتخابات الاتحادات الطلابية ومنع الطلاب مرشحي الإخوان من الترشيح ثم عقاب من سعوا لتشكيل اتحادات طلابية حرة طبقا للحق الذي كفلته المادة 56 من الدستور المصري بالفصل من الدراسة، ودخول البلطجية، وفرق الكاراتيه التابعة للأمن المركزي الى الجامعات وتحرشهم بطلاب الاتحاد الحر والاعتداء عليهم، اننا ننادي بالديمقراطية والحوار ورفع راية الحريات ونؤكد أن كل المصائب والمشكلات تأتي من الدولة، ومن ضيق الأفق السياسي لدى بعض المسؤولين، وإذا كانت قد ظهرت اليوم ميليشيات في الجامعات، فلا نستبعد غدا عودة العنف والاغتيالات كرد فعل على تزوير انتخابات مجلس الشعب وإهدار نتائج تحقيقات محكمة النقض وإغلاق باب التغيير السلمي الديمقراطي أمام الشعب عبر صناديق الانتخابات».

الأقباط وميليشيات الإخوان

وإلى أشقائنا الأقباط وميليشيات الإخوان، ومقال القس الدكتور إكرام لمعي استاذ مقارنة الأديان بكلية اللاهوت ـ انجيلي ـ في جريدة «روزاليوسف»، يوم الاثنين وقوله عما حدث في جامعة الأزهر: «ورغم أن الشيخ عمر عبدالرحمن مرشد جماعة الجهاد وصاحب فتاوى قتل أصحاب محلات الذهب والسرقة لشراء السلاح للجهاد في سبيل الله وصاحب فتوى قتل السادات لأنه صنع صلحا مع إسرائيل، كان أزهريا إلا أنه لم يكن يمثل الأكثرية، إلى أن فوجئت مصر بمجموعة من طلبة الأزهر وفي الساحة أمام مكتب وكيل الأزهر ورئيسه يلبسون أقنعة على وجوههم تشبه أقنعة المستشهدين في الأرض المحتلة وثيابا سوداء وعصائب على رؤوسهم مكتوبا عليها «صامدون، صامدون» ويقومون باستعراض كاراتيه بنفس أسلوب جماعات أسامة بن لادن والزرقاوي، إلخ، ولقد كانت صدمة مروعة للجميع، فمن الذي يصدق أن يحدث هذا في مصر؟!، ومن يصدق أن يحدث هذا في جامعة الأزهر؟! وكانت الصدمة لعدة أسباب:

أولا: لأنها المرة الأولى التي تظهر فيها ميليشيات الإخوان بهذا الوضوح:

ولعلنا نستطيع أن نربط ما قاله المرشد الحالي للإخوان مهدي عاكف أثناء حرب لبنان أن لديه عشرة آلاف جندي مدربين على السلاح وعلى استعداد لأن يذهبوا للحرب في لبنان، مع ما حدث لفاروق حسني في مجلس الشعب في قضية الحجاب مع استعراض القوة في ساحة جامعة الأزهر، إننا لا يمكن أن نفصل بين هذه الأحداث الثلاثة. وهكذا نرى أن القضية الأساسية هي استعراض قوة الإخوان المسلمين على الساحة المصرية إنه نوع من اختبار القوى والذي برعت فيه الجماعة بل هو نوع من أدبياتها من أيام العباسيين والقرامطة، وغيرهم من الجماعات حيث يظهرون على الساحة ويقومون بعمليات عنيفة واستعراض قوة وإذا وجدوا مواجهة حادة من السلطة ينسحبون وينزلون تحت الأرض ويعتذرون عما حدث تطبيقا لعقيدة التقية وينتظرون للخروج في فرصة أخرى أما إذا استطاعوا أن يفرضوا قوتهم على المجتمع ولم يلاقوا مقاومة مناسبة فسوف يستمرون حتى تحقيق أهدافهم، وما حدث من طلبة جامعة الأزهر كان اختبار قوة وكانت هذه هي القضية.

من الأمور العجيبة التي يمكن أن تستمع اليها من مثقفين في مصر سواء كانوا ينتمون إلى الإخوان أو ضد دعواهم هو تبرير العنف، ففي برنامج العاشرة مساء يقول بعض مثقفي اليسار المتشددين أن سبب العنف أن هؤلاء الطلبة لم يجدوا مجالا للتعبير عن انفسهم بل عن الأمن الذي صادر حريتهم في اختيار أعضاء اتحاد الطلبة، فصنعوا لانفسهم ما يسمى «الاتحاد الحر» ولم يجدوا سوى هذا الأسلوب للتعبير عن أنفسهم والحقيقة لابد من وضع عشرات من علامات الاستفهام أمام هذا الكلام فهل عندما تصادر حرية جماعة ما في المجتمع لأي سبب من الأسباب هذا يعطيها الحق في استخدام العنف؟ إن هذا المنطق سوف يشعل الوطن نارا، والذين يشعلونه هنا ليسوا الإخوان ولكن مثقفينا الليبراليين».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!!

أهذه معلومات أستاذ مقارنة أديان يقحم نفسه بمثل هذه الجرأة، في قضايا لا يعلم عنها شيئا رغم أن كل معلوماتها متاحة لقارىء الصحف اليومية والأسبوعية؟

فأولا الشيخ عمر عبدالرحمن لم يكن مرشدا لجماعة الجهاد لسبب بسيط، هو أن هذا المنصب لا وجود له في الجهاد أو الجماعة الإسلامية وانما يوجد منصب أمير، وهو لم يكن أميراً للجهاد أو للجماعة، ومنصب المرشد مقصور على الإخوان المسلمين فقط وهو الذي يرأس فروع الجماعة في البلدان المختلفة، ومسؤول كل تنظيم إخواني في أي بلد يسمى المراقب العام.

وثانيا: فتوى قتل السادات لم تكن بسبب صلحه مع إسرائيل، وانما لأنه لا يحكم بما أنزل الله، واعتقل علماء المسلمين في سبتمبر ـ ايلول ـ 1981، ووصف أحدهم وهو الشيخ أحمد المحلاوي خطيب مسجد القائد ابراهيم بالاسكندرية بأنه كلب، بقوله في خطبته بتاريخ 5 سبتمبر: «أهو مرمي في السجن زي الكلب».

وثالثا: أن جماعة الإخوان المسلمين أنشأها المرحوم حسن البنا في مدينة الإسماعيلية عام 1928، ولم نكن نعلم أن الإخوان تنظيم موجود منذ أيام العباسيين والقرامطة، أي منذ حوالي تسعمائة أو ألف سنة وما الذي قاموا به في جامعة الأزهر، ليس إلا استمرارا لما قاموا به أيام العباسيين والقرامطة، والمشكلة هنا أنه لم يوضح، ان كان القرامطة، هم إخوان ذلك الزمان أم العباسيون.

الناصريون والميليشيات

وإلى الناصريين، بادئين بزميلنا وصديقنا بـ«الأهرام» والخبير في شؤون الجماعات الإسلامية ضياء رشوان ومقاله في «العربي» الذي قال فيه: «وقياس ما جرى من طلاب الإخوان عليه باعتباره مقدمة لما يمكن أن يكون التنظيم الخاص الجديد الذي رأي البعض أنه في طور التشكيل في حين ذهب البعض الآخر إلى أنه مكتمل بالفعل ولا ينتظر سوى تعليمات قيادة الجماعة لكي يمارس عدوانه وهيمنته على المجتمع، والحقيقة أن تلك القراءة الناقصة والمبتسرة لبعض وقائع التاريخ الصحيحة فيما يخص التنظيم الخاص للإخوان في السنوات المشار إليها تتغافل عن مسار آخر لنفس التاريخ وليس مجرد وقائع صحيحة يؤكد أن الجماعة لم تلجأ للعنف في أي مرة منذ محاولة قطاع من هذا التنظيم اغتيال الرئيس عبدالناصر عام 1954، وما يؤكد صحة ذلك المسار التاريخي أن كل الاتهامات التي وجهتها أجهزة الأمن ومختلف جهات الادعاء القضائي الى الآلاف من قيادات الجماعة وأعضائها الذين ألقي القبض عليهم خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة على الأقل لم تتضمن مثل ذلك الاتهام باللجوء للعنف أو تشكيل ميليشيات أو جماعات عسكرية أو شبه عسكرية وهو الأمر ذاته الذي لم تشر إليه حيثيات الحكم على مئات منهم أدانتهم في تهم أخرى محاكم أمن الدولة والقضاء العسكري، والسؤال القاسي والصريح الذي يجب أن يطرح نفسه على كل القائلين بوجود تنظيم خاص جديد للإخوان مكتمل أو في طور التشكيل هو: هل كان كل وزراء الداخلية ومختلف مسؤولي الأمن المصري خلال كل تلك السنوات حين لم يوجهوا ذلك الاتهام للجماعة مقصرين في عملهم أم متواطئين معها؟

والسؤال الأكثر صراحة وقسوة لكل متبني هذه الرؤية هو: إذا كان الحال كذلك وهم لديهم من المعلومات ما ليس لدى وزارة الداخلية وأجهزة الأمن الأخرى حول وجود ذلك التنظيم أفلا يستحق الأمر منهم حرصا على مصلحة البلاد أن يتقدموا ببلاغ للنائب العام ليس فقط ضد الإخوان بل وأيضا ضد مسؤولي الأمن جميعهم لمحاسبتهم على تقصيرهم أو تواطئهم؟ فإن قراءة مسار التاريخ المصري والتطورات الإقليمية والدولية المرتبطة بالإخوان المسلمين المصريين تؤكد أن أكثر ما يضر مشروعهم السياسي القائم على التدرج والتمدد في مختلف مناحي المجتمع بهدوء وصمت هو حالة العنف والمواجهة التي سيكونون هم أكثر الخاسرين منها، وهنا تجب الإشارة إلى أن معظم التركيز فيما يخص واقعة التدريبات شبه العسكرية المرفوضة والمدانة قد